جمهورية العراق
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم الدراسات السياسية

ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003

دراسة في الأسباب وسبل المواجهة

رسالة قدّمها الطالب:
(عبد المطلب عبد المهدي موسى)
الى معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم الدراسات السياسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف
الاستاذ الدكتور
علي هادي حميدي الشكراوي
النجف الأشرف

1436هـ 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا
لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ
شَهِيدًا}

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة : 143)

شكر وثناء

الحمد لله المستحق للحمد ... وأفضل الصلاة والسلام على نبينا الهادي الأمين محمد بن عبد الله (ص) وعلى آله الميامين الأطهار.

أتقدم بالشكر الخالص وعظيم الامتنان لمؤسس معهد العلمين للدراسات العليا العلامة الأستاذ الدكتور السيد محمد بحر العلوم دام ظله الوارف ، الذي سعى لإنشاء هذا الصرح العظيم الذي أراد به رفعة ونهضة علمية للعراق الجديد . كما اتقدم بالشكر الخالص والاحترام الى أساتذة معهد العلمين للدراسات العليا الذين جادوا علينا بفكرهم النيّر وهم يواصلون العطاء ليواكبه هذا الصرح الكبير الصروح المماثلة في الدول المتقدمة . ويسعدني ان اتقدم بشكري وامتناني وعرفاني الى استاذي الأستاذ الدكتور علي هادي حميدي الشكراوي ... الذي كان بحق أباً كبيراً ونموذجا للأستاذ المخلص في عمله ، فلم يبخل عليَّ بنصائحه وآرائه السديدة وتوجهاته القيمة . واتقدم بأجَّل الشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل المقومين اللغوي والعلمي ، والسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة العلمية التي تألفت من الأستاذة الدكتورة بلقيس محمد جواد والأستاذ المساعد الدكتور زيد عدنان محسن والأستاذ المساعد الدكتور علي محمد علوان المحترمون ، على تحملهم جهد قراءتها وقبولهم مناقشتها وتقويمها علميا .

وختاماً لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر والثناء الى كل من قدَّم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة من الزملاء ، فكانوا من المحفزين على متابعة المشوار العلمي ، وأخص بالذكر منهم الحقوقي السيد زمن عنّوز لما أبداه من مساعدة في توفير مصادر البحث .وأقدم الشكر والامتنان الى العائلة الكريمة ، والى كل الأقارب والأصدقاء ، ودعائي الى الله العليّ القدير سبحانه أن يجزيهم خير الجزاء .

والله ولي التوفيق

الباحث

الإهداء

الى /

الشعب العراقي الكريم عامة

و ضحايا

العنف السياسي خاصة

الباحث

اقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة (**ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**) التي قدَمها الطالب (**عبد المطلب عبد المهدي موسى**) قد جرت بإشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا– قسم الدراسات السياسية ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية– الدراسات السياسية ، وأرشحها للمناقشة .

التوقيع:
الاسم: أ. د. علي هادي حميدي الشكراوي
التاريخ: / / 2014

توصية عمادة المعهد

بناء على التوصية المقدمة من قبل الأستاذ المشرف، أحيل هذه الرسالة إلى لجنة المناقشة.

التوقيع:
الاسم: د. عباس عبود عباس
عميد المعهد
التاريخ: / /2014

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بان رسالة الماجستير الموسومة(**ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وأنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / / 2014

توصية السيد رئيس القسم العلمي

استنادا الى التعليمات النافذة والتوصيات المقدمة، أرشح رسالة الماجستير الموسومة : (**ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**) للمناقشة العلمية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ: / /2014

قرار لجنة المناقشة

استنادا للأمر الاداري ذي العدد(10) الصادر من عمادة معهد العلمين للدراسات العليا بتاريخ : 6 / 1/2015، المتضمن مناقشة رسالة الماجستير الموسومة:(**ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة**)، المقدمة من قبل الطالب (**عبد المطلب عبد المهدي موسى**). نَقرُّ نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة الموقعون في ادناه بأننا قد اطلعنا على مضمون الرسالة وناقشنا الطالب في محتواها وفيما له علاقة بها، بتاريخ : 30/ 1 /2015، ونشهد بأنها جديرة لمطلب شهادة الماجستير في اختصاص العلوم السياسية– قسم الدراسات السياسية .

التوقيع:
الاسم: أ. د. بلقيس محمد جواد
التاريخ: / /2015
رئيس اللجنة

التوقيع:
الاسم: أ. د. علي هادي الشكراوي
التاريخ: / /2015
عضو اللجنة– المشرف

التوقيع:
الاسم: أ.م.د.زيد عدنان محمد
التاريخ: / /2015
عضو اللجنة

التوقيع:
الاسم: أ.م.د.علي محمد علوان
التاريخ: / /2015
عضو اللجنة

قرار معهد العلمين للدراسات العليا

عقـد مجلـس معهـد العلمـين للدراسـات العليـا جلسـته ( )
المنعقدة بتاريخ / / 2015 وقرر المصادقة على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:
الاسم:
مقرر مجلس المعهد

التوقيع:
الاسم: د. عباس عبود عباس
رئيس المجلس
(العميد)

السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا الدكتور عباس عبود عباس المحترم

الموضوع / ملاحظات لجنة المناقشة العلمية

تحية طيبة ، وبعد :

بناءً على ما جاء من الملاحظات التي أبدتها لجنة المناقشة العلمية المشكلة بموجب الامر الاداري رقم (10) الصادر في 6 / 1 / 2015 بشأن رسالة الطالب (عبد المطلب عبد المهدي موسى) الموسومة بـ (ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة) .

أود اعلام جنابكم الكريم بأنه قد تم الأخذ بتلك الملاحظات ، وتنفيذها من قبل الطالب وبإشرافي المباشر .

مع فائق الاحترام

الأستاذ الدكتور

علي هادي حميدي الشكراوي

المشرف

2015 / 4 / 4

ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 –دراسة في الأسباب وسبل المواجهة

المقدمة

مثلَّ العنف السياسي ظاهرة خطيرة في العراق ، بسبب تكراره ، وتنوع أشكاله على امتداد القسم الأكبر من تاريخه السياسي حتى الوقت الحاضر (2015) ، لاسيما عندما تعززه وتمدّه بعوامل الاستمرار الكمي والنوعي الداخلية والخارجية .

ولاشك في ان العنف السياسي قد ارتبط بالاستخدام المتعسف لقدرات الدولة ، من اجل ايقاع الضرر المادي والمعنوي في الاطراف الاخرى ، بهدف تحقيق أهداف ومصالح سياسية معينة . ولعل من اهم تلك القدرات هي ما تمتلكه المؤسسات العسكرية والامنية من قدرات بشرية وتسليحية وتعبوية ، على سبيل المثال لا الحصر.

وعموما تبرز أشكال العنف السياسي المختلفة عندما لا يكون هنالك التزام سليم من جانب السلطات الحاكمة بالقوانين الوضعية ، وعندما لا تكون هنالك سيادة للقانون العادل أو مساواة لجميع المواطنين أمامه أو في حمايته ، وعندما لاتكون السلطة مصدرها الشعب أو لايكون هو صاحب السيادة فعليا وبما يمكنه من اختيار حكامه بالوسائل التي يراها مناسبة كالانتخاب ، وبما يمكنه من اجراء تداول سلمي ودوري للسلطة السياسية في الدولة .

ولا يقتصر العنف السياسي في داخل الدولة على طرف واحد ، وانما على اطراف متعددة ينتمي احدها بشكل او باخر الى الحاكم والمحكوم ، إذ يتمثل الحاكم في السلطات الدستورية الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية ، الذي يصل بعنفه السياسي الى حد انهاء حياة المواطن ، والمحكومين الذين يصلون بعنفهم السياسي الى حد الاطاحة بالحكام او اسقاط

النظام السياسي عن طريق الثورة عليه . فضلا عن العنف سياسي الذي ينفذ داخل الدولة من جهات أجنبية بصورة مباشرة او غير مباشرة .

وتتعزز أشكال العنف السياسي وفعاليتها ويزداد تأثيرها ، عندما تجد الأطراف المنفذة دعما فكريا أو ماليا أو تقنيا أو تكنلوجيا أو تعبويا أو استراتيجيا ، تقدمها لهم جهات حكومية وغير حكومية محلية وإقليمية وعالمية . وأدى هذا الأمر الى ان يكون العنف السياسي غير مقتصر على الدولة المعنية به ، وانما اصبح له امتدادات خارجية إقليمية وعالمية ، مما أضفى عليه طابعاً دولياً ، فضلا عن طابعه الرسمي والشعبي . وبذلك اصبحت معايير تقييم العنف السياسي أوسع مدلولا من نطاق الالتزام بالشرعية الدينية ، والمشروعية القانونية .

سوف يركز البحث النطاق الزمني لهذا الموضوع في المدة 2003-2014 ، مع الرجوع الى فترات زمنية أسبق عند تحتم ضرورة البحث ذلك في معالجة بعض المعلومات التاريخية .

-أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في هذا الموضوع ، مما يأتي :

1-بيان معنى العنف السياسي ، وسبل مواجهته في العراق .

2-دراسة الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية التي أدت الى تفاقم العنف السياسي في العراق .

3-دراسة دور الاحتلال الاجنبي في اثارة العنف السياسي وتفاقمه في العراق .

4-دراسة تأثير أهم التدخلات الاقليمية الاجنبية والعربية في تصعيد أو مكافحة العنف السياسي.

5–بيان أهم أشكال العنف السياسي الرسمي في العراق كالاعتقال التعسفي وقمع التظاهرات والتجمعات السياسية .

6–بيان أشكال العنف السياسي غير الرسمي في العراق كالاغتيالات السياسية والتظاهرات . وبيان مصادر العنف السياسي في العراق كالتظاهرات غير السلمية وغير المرخصة على وفق القانون والاعتصامات الشعبية و التطرف الطائفي والتفجيرات الارهابية .

7–طرح الوسائل القانونية لمواجهة العنف السياسي المتصاعد في العراق كالتطبيق السليم لمبدأي المساواة وسيادة القانون . واصلاح النظام القانوني الخاص بقوانين الانتخاب وممارسة الحقوق السياسية .

8–طرح الوسائل السياسية لمواجهة العنف السياسي في العراق كتطبيق خطط تنموية فعالة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين و ضمان حق المواطن في العيش الكريم . و تعزيز الهوية الوطنية وقدرات الامن الوطني .

ويمكن أن يحقق بحث هذا الموضوع الفوائد الآتية :

1–تنبيه صناع القرار العراقيين الى مخاطر العنف السياسي .

2–تقديم جهد علمي موضوعي يخص موضوع العنف السياسي وسبل مواجهته .

3–التوصل الى بعض المقترحات الواقعية لمواجهة العنف السياسي في العراق .

- الدراسات السابقة :

هنالك رسالتان ماجستير ، وبحثان علميان ، يمكن عدّها دراسات علمية سابقة على بحث هذه الرسالة ، وهما كما يأتي :

أولا-رسالة الماجستير: الموسومة بـ(العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 -دراسة ميدانية) ، للسيد (عدي فالح حسين) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010 .

تناولت هذه الرسالة الأسباب التاريخية للعنف السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية ، على أساس إنه يعبر عن وجود أزمة يعيشها المجتمع العراقي منذ عقود . وانطلقت فرضيات هذه الرسالة مما يأتي [1]:

1-إن فشل السلطة السياسية في ادارة التنوع كان سبباً في إثارة العنف السياسي في العراق .

2-إن العنف السياسي في العراق بشكل عام وبعد (2003) بشكل خاص ، هو عنف كامن في البنى الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية . وهو نتاج للعوامل الثلاثة ، الدولية (الاحتلال) والإقليمية والداخلية .

ومن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث هي :

1-إن سبب العنف في العراق ، هو كونه من بين البلدان الفريدة من نوعها التي تمتلك الثروات والتنوع ، فالثروات جعلت العراق محط لأطماع القوى الإقليمية والدولية ، والتنوع المحكوم بالفشل التاريخي في إدارته الذي بدوره اضعف الممانعة الذاتية للمجتمع إزاء التدخل الإقليمي والدولي .

---

[1] - عدي فالح حسين : العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 -دراسة ميدانية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2010 .

2–أن العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ، هو بمثابة انفجار لهرمية الموروثات السابقة وهي الاحتلال ، والتدخل الإقليمي ، والسلطة السياسية المؤدلجة أو الشخصية .

3–توصلت الدراسة الميدانية إلى إن سبب العنف السياسي في العراق هو هرمية العوامل الثلاثة : الدولية والإقليمية والداخلية (السلطة) .

ومن أهم المقترحات التي قدمها الباحث هي : إصلاح السلطة السياسية ونظام الحكم في العراق ، الذي يمكن أن يكون مدخلا مهما لحل جميع الأزمات التي يعاني منها .

ومن الجدير بالذكر ان الباحث لم يشير الى دور عناصر النظام السياسي السابق في إثارة العنف السياسي في العراق ، كما إن مقترحاته لم تكن سهلة التنفيذ لاسيما وإنه لم يحدد الجهات التي تقترح آليات الإصلاح ، والتي توافق عليه ، والتي تقوم بتنفيذه .

ثانياً– رسالة الماجستير : الموسومة بـ(البطالة والعنف السياسي في العراق خلال المدة 2003–2011 دراسة ميدانية) ، للسيد (ميثم عنيدي علي حسين العبادي) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين ، 2013 [1].

تناول الباحث في رسالته اثبات علاقة الارتباط بين متغيري البطالة كمتغير مستقل والعنف السياسي كمتغير تابع ، على اعتبار ان البطالة التي يعاني منها المجتمع العراقي هي احدى متغيرات العنف السياسي في العراق . وقد اثبت الباحث عبر اطار دراسته الميدانية وجود علاقة ارتباط طردية بين البطالة والعنف السياسي .

---

[1] **–ميثم عنيدي علي حسين العبادي : البطالة والعنف السياسي في العراق خلال المدة 2003–2011 دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة النهرين –كلية العلوم السياسية ، 2013 .**

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ، هي :

1–ان العنف السياسي ناجم عن اختلالات بنيوية اكتنفت بنية النظام الاجتماعي (السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والقيمية) ، وهو أحد مظاهر العنف ، وأحد آليات حسم الصراع.

2–يعد اتساع ظاهرة البطالة إحدى اهم متغيرات العنف السياسي في العراق ، فقد عانى الفرد العراقي من (العوز ، الفراغ ، والاحباط) عملت كمؤثرات ضاغطة على سلوكية الفرد العراقي ليكون أمام الفرد العاطل عن العمل إحدى الخيارات الآتية ، فأما القناعة والتكيف مع واقعة المعيشي. أو الهجرة ، أو خيار التغيير ، وهنا لجأ مجتمع البطالة المحبط الى خيار التغير السلبي بنسبة (63.41%) اي خيار العنف والعنف السياسي.

ومن الجدير بالذكر ان الباحث قد ركز على عامل واحد وهو البطالة بينما كان موضوع رسالتنا قد تناول عوامل عديدة اسهمت في اثارة العنف السياسي في العراق.

ثالثاً–البحث الموسوم بـ(العنف السياسي في العراق) للسيد (طالب حسين حافظ) المنشور في مجلة دراسات دولية ، العدد (41) ، الصادرة من مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد [1] .

لقد كانت من اهم نتائج البحث ، هي : (ان العنف الغالب في العراق هو عنف سياسي أكثر مما هو عنف اجتماعي ، وحيث ان العنف يعقد المشاكل السياسية والاجتماعية ، فان الخطر الاكبر اذا ما افضى العنف السياسي الى اندلاع حرب اهلية ، فهذا قد يؤدي الى تكرار حدوث الحرب الاهلية ، مما قد يتسبب بتقسيم وتمزيق العراق دولة ومجتمعا) .

---

[1] – طالب حسين حافظ : العنف السياسي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، العدد (الحادي والأربعون) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد .

ومن اهم توصيات البحث ، هي : (ان القضاء على العنف في العراق هو امر يمكن ادراكه من خلال انشاء دولة عصرية تقوم على اساس العقد الاجتماعي الذي يضمن للمواطن حقوقه كافة بغض النظر عن العنصر والجنس والدين والمذهب واللون) .

ومن الجدير بالذكر ان مقترح الباحث بإنشاء دولة عصرية للقضاء على العنف السياسي في العراق ، يعد مقترحاً صعب التطبيق من دون تهيئة المتطلبات اللازمة لإقامة هذه الدولة ، بينما يقتضي الأمر ايجاد معالجات فورية وقابلة للتطبيق لإنهاء العنف السياسي ، ليكون الاستقرار السياسي ممهدا لسيادة القانون الذي يعد من مستلزمات بناء الدولة القانونية المنشودة .

رابعاً–البحث الموسوم بـ(العنف السياسي ، أسبابه ، أثاره ، أهدافه ، وسبل مكافحته) للدكتور (محمد حسن دخيل) ، كلية القانون والعلوم السياسية –جامعة الكوفة [1].

لقد كانت من اهم نتائج البحث ، هي : (ان العنف السياسي يحرم الانسان من حقه في الحياة الذي نصت عليه جميع المواثيق الدولية . كما تؤدي بسبب الطبيعة الفتاكة للسلاح الحديث وتأثيره الواسع النطاق الى قتل وجرح اشخاص اخرين لا علاقة لهم بالخصم الذي يستخدم ضده العنف) .

وان من اهم توصيات البحث ، هي : (تداول السلطة بشكل سلمي بعيدا عن وسائل العنف والاكراه ، واجراء انتخابات دورية يشارك فيها الشعب ويؤخذ بنتائجها ، واعتماد مبدأ الشفافية والعدالة والنزاهة) .

---

[1] –محمد حسن دخيل : العنف السياسي ، أسبابه ، أثاره ، أهدافه ، وسبل مكافحته ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة الكوفة .

ومن الجدير بالذكر ان الباحث قدم توصيات تصلح لان تطبق في الظروف الاعتيادية حيث يسود فيها الاستقرار السياسي والمجتمعي ، بينما يؤدي العنف السياسي الى ايجاد ظروف استثنائية غير اعتيادية .

-فرضيات البحث:

يسعى هذا البحث الى إثبات مدى صحة الفرضيات الأتية :

1-عدم وجود تعريف واحد متفق عليه للعنف السياسي ، على الرغم من وجود ثمة اتفاق بين المختصين على انه استخدام القوة بشكل مفرط من اجل تحقيق اهداف سياسية ، بمعنى انه يرتبط بالاستخدام غير الشرعي للقوة ، وانه يوجه ازاء الافراد او الجماعات .

2-إن العنف السياسي في العراق ناجم عن وجود مسببات تاريخية وثقافية ودينية واقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية عديدة .

3-إن للاحتلال الاجنبي وبقاياه دورا كبيرا في اثارة العنف السياسي في العراق ، إذ انتج ظروف مناسبة لقيام صراع سياسي واضح .

4-إن التداخل الذي حصل بين العمليات الارهابية وعمليات مقاومة الاحتلال الاجنبي قد أدى الى تصاعد العنف السياسي في العراق ، لاسيما من خلال عدم احترامها لحقوق الانسان وتسببه في قتل الكثير من الابرياء وتدمير البنى التحتية.

5-وجود تأثير سلبي كبير للتدخلات الاجنبية في العنف السياسي في العراق.

6-هنالك أشكال عديدة للعنف السياسي على الصعيد الرسمي او غير الرسمي في العراق .

-مشكلة البحث:

ان توافر عناصر التعدد القومي والديني والطائفي ، لا تبرر اللجوء الى استخدام أشكال العنف السياسي بهدف التوصل الى حل المشكلات التي يواجهها مكوّن معين مع النظام السياسي الذي تتفاعل في ظله على وفق الدستور ومنظومة القوانين الوطنية والمعايير الدولية لاحترام حقوق الانسان وضماناتها ، إلاّ انها تكون من أخطر أشكال العنف السياسي تأثيرا على كيان الدولة و تماسك شعبها ماديا ومعنويا ، لاسيما عندما تجد البيئة المحلية والدولية المناسبة لإثارته او احتضانه . وان فشل النظم السياسية العراقية المتعاقبة في تحقيق الاندماج الوطني ، وفي صياغة هوية وطنية جامعة ، وفي تحقيق مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ، أدى الى تفاقم ظاهرة العنف السياسي بجميع اشكاله وبشدة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الانساني .

ولذا فسوف يتم اعتماد المنهج الاستقرائي في هذا البحث بغية تحقيق ملاحظة موضوع البحث والتحقق من صدق فرضياته ، وبموجب هذا المنهج سوف نقوم بوصف أسباب العنف السياسي. و كذلك تم اعتماد المنهج الاستنباطي بغية تحليل الواقع الفعلي للعنف السياسي وآليات مواجهته في العراق . ولاشك في ان هذين المنهجين هما الاكثر ملائمة في دراسة موضوع البحث والتوصل الى الاستنتاجات المتوخاة منه .

-هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث على فصل تمهيدي و ثلاثة فصول ، فقد تناول الفصل التمهيدي الإطار المفاهيمي للدراسة لاسيما مفهوم العنف ومعناه اللغوي والاصطلاحي ، كما تناول مفهوم العنف السياسي وأشكاله وخصائصه . وبحث الفصل الاول في أسباب العنف السياسي في

العراق الداخلية والخارجية ، لاسيما الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة تلك التي تتعلق بعدم التوازن بين السلطات الدستورية في الدولة و بفشل السلطات الدستورية في اداء مهامها . كما بحث هذا الفصل في احتلال العراق واثره على العنف السياسي ، واثر مقاومه ذلك الاحتلال الاجنبي في تصعيد العنف السياسي ، وكذلك أثر التدخلات الاقليمية الأجنبية و العربية في تصاعد العنف السياسي في العراق .

فيما بحث الفصل الثاني في واقع العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 ومظاهره ، لاسيما العنف السياسي الرسمي المتمثل في الاعتقال التعسفي او غير القانوني و قمع التظاهرات غير السلمية والتجمعات السياسية ، وكذلك العنف السياسي غير الرسمي في العراق المتمثل في الاغتيالات السياسية واقامة التظاهرات غير المرخصة . كما بحث هذا الفصل في مظاهر العنف السياسي في العراق المتمثل في التظاهرات غير السلمية والاعتصامات الشعبية و التطرف الطائفي والتفجيرات الارهابية .

بينما بحث الفصل الثالث في سبل مواجهة العنف السياسي في العراق عن طريق الوسائل السياسية والقانونية المتمثلة في التطبيق السليم لمبدأي المساواة وسيادة القانون و اصلاح النظام القانوني الخاص بقوانين الانتخاب ممارسة الحقوق السياسية . وكذلك بحث في الوسائل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتمثلة في تطبيق خطط تنموية فعالة قادرة على تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين و ضمان حق المواطن في العيش الكريم ، وكذلك في تعزيز الهوية الوطنية وقدرات الامن الوطني .

فضلاً عن ذلك ، فقد تضمنت الخاتمة اهم النتائج التي تم التوصل اليها في بحث موضوع هذه الرسالة واهم المقترحات التي تم تقديمها .